الأمم المتحدة S/2019/856

مجلس الأمن

Distr.: General
4 November 2019
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إلى معاليكم ما يلي:

استمر عدوان النظام التركي العسكري على أرض وشعب الجمهورية العربية السورية دون توقف. وفي هذا المجال قامت قوات النظام التركي ومرتزقتها باحتلال عدة قرى سورية، واستهدفت بشكل عنيف الجيش العربي السوري في هجماتها. كما قصفت قوات النظام التركي ومرتزقته من الإرهابيين بالمدفعية والأسلحة الأخرى منازل المدنيين في قرى محافظة الحسكة، مما أدى إلى حركة نزوح كبيرة تم تقديرها بعشرات الآلاف.

وبهدف وضع حد لذرائع وحجج وأكاذيب النظام التركي، قامت وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية وجهات أخرى بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بإصدار بيان أعلنت فيه أن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة تدعو عناصر المجموعات المسماة ''قسد'' إلى الانخراط في وحدات الجيش العربي السوري كي يتمكن جميع أبناء سورية الموحدة من الدفاع عن سيادة الوطن واسترداد كل شبر محتل من أراضي الجمهورية العربية السورية. كما أعلنت وزارة الداخلية في الجمهورية العربية السورية عن جاهزيتها لتقديم جميع الخدمات المتعلقة بشؤون الأحوال المدنية لجميع أهالي منطقة الجزيرة السورية الذين منعتهم الظروف الصعبة التي مرت بها المنطقة من الحصول على هذه الوثائق. وأكدت الوزارة أنها ستقبل كل من يرغب من المجموعات المسماة ''أسايش'' للالتحاق بوحدات قوى الأمن الداخلي. كما أعلنت وزارة التربية السورية في بيان لها أنه نظراً للظروف الأمنية والعسكرية التي عانت منها المنطقة جرّاء العمليات الإرهابية وأدت إلى عدم تمكن الطلبة من متابعة تحصيلهم العلمي، فإنها جاهزة لمعالجة أوضاع الطلبة الدراسية في منطقة الجزيرة السورية وتعويضهم عمّا فاتهم من تحصيل علمي.

إن هذه البيانات ومواقف كثيرة أخرى أعلنتها حكومة الجمهورية العربية السورية تظهر للعالم أجمع الإرادة الحقيقية للدولة السورية لاحتضان جميع أبنائها في كافة أنحاء الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك في المنطقة الشمالية الغربية من سورية، من خلال تقديم كل الإمكانيات والفرص لتعزيز تلاحم أبناء الشعب السوري في وجه المؤامرات التي تتعرض لها البلاد سواء من قبل النظام التركي أو التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. وما انطلاق أعمال اللجنة الدستورية بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ في جنيف وبتسهيل من الأمم المتحدة إلا دليل آخر يثبت عزم الدولة السورية على حل

المشاكل التي واجهتها سورية من خلال الالتزام بمبادئ وحدة شعب وأرض الجمهورية العربية السورية، واستعدادها للتصدي لكافة المشاريع التفتيتية والانفصالية والإجراءات الإجرامية الاقتصادية أحادية الجانب التي تحاول دول معينة الاستمرار بفرضها لتأخير الحل السياسي وبغية استمرار هذه القوى بدعم كل ما يؤدي إلى مزيد من سفك الدماء على الأرض السورية، ونهب ثروات سورية النفطية وغيرها، وإضعاف الدولة السورية في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها طبيعة الأزمة والقوى الإرهابية والدول الداعمة لها في المنطقة والعالم.

وتجدد الجمهورية العربية السورية التأكيد على عزيمتها التي لا تلين للاستمرار في حربها على الإرهاب وتحرير ما تبقى من أراض تسيطر عليها المجموعات الإرهابية خاصة في شمال سورية. وتدعو الجمهورية العربية السورية منظمات المساعدات الإنسانية الدولية إلى عدم التأخر والتلكؤ في تقديم المساعدات المطلوبة لضحايا الغزو التركي ولضحايا الإرهاب، وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية بشكل مخلص وصادق وبعيداً عن الأجندات الانتقائية المشبوهة التي أثبتت التطورات أنها لم تكن صالحة سابقاً ولا الآن ولا في المستقبل لإنهاء الأزمة التي مرت بها سورية، وأن حل الأزمة يكمن بشكل رئيسي في توقف هذه الدول والأطراف عن دعم الإرهاب ومحاولات تقسيم سورية والنيل من وحدة شعبها ووحدة أرضها الترابية واحترام سيادتها والتدخل دون أي مبرر في شؤونها الداخلية.

آمل تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم